

الحداد الأسبوعي لمجلس النواب
من (١ إلى ٦ نوفمبر) ٢٠٢٢



من (١ إلى ٢ نوفمبر) ٢٠٢٢



مشروعات القوانين

الجلسة العامة المنعقدة بتاريخ ١ نوفمبر ٢٠٢٢



- وافق مجلس النواب نهائياً على مشروع قانون مقدم من الحكومة بتقرير علاوة غلاء معيشة استثنائية للموظفين المخاطبين بقانون الخدمة المدنية والعاملين بالدولة غير المخاطبين به، وبتقرير منحة خاصة لعاملين بشركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام، ومنح أصحاب المعاشات والمستحقين منهم منحة استثنائية.



من (١ إلى ٢ نوفمبر) ٢٠٢٢

مشروعات القوانين

الجلسة العامة المنعقدة بتاريخ ١ نوفمبر ٢٠٢٢



- وافق مجلس النواب على مجموع مواد مشروع قانون مقدم من الحكومة بتعديل بعض أحكام القانون رقم 27 لسنة 2018 في شأن تنظيم بعض أحكام الشهر العقاري في المجتمعات العمرانية الجديدة .



طلبات الإحاطة . والأسئلة وطلبات المناقشة العامة الجلسة العامة المنعقدة بتاريخ 2 نوفمبر 2022



- ناقش مجلس النواب (١١٩) طلب إحاطة، و (١٨) سؤالاً، وطلبين للمناقشة العامة مقدمة من عدد من السادة النواب ، موجهة إلى السيد اللواء وزير التنمية المحلية بشأن تيسير إجراءات التصالح في مخالفات البناء ، ووقف إصدار تراخيص البناء ، وصعوبة الاشتراطات البناءية ، وعدم تحديد الأحوزة العمرانية ، وكبدونات القرى ، وكذلك رصف وإنارة العديد من الطرق الداخلية والحد من انتشار القمامات ، ووضع منظومة لجمعها ، وإعادة تدويرها وخطة التعامل مع الأمطار والسيول ، والقرارات الصادرة بتخصيص الأراضي والمبانى للتنفيذ الشروعات الخدمية ، وكذلك عدم تنظيم الأسواق ، ومواقف سيارات الأجرة ، وساحات الانتظار ، ومشروعات خطوط النقل الجماعى ، والقرار الخاص بغلق المقاهى وال محلات .



من (١ إلى ٢ نوفمبر) ٢٠٢٢

طلبات الإحاطة . والأسئلة وطلبات المناقشة العامة الجلسة العامة المنعقدة بتاريخ 2 نوفمبر 2022



- هذا وقد تم ضم موضوعات الأدوات الرقابية المقدمة ، والمرتبطة ببعضها ومناقشتها معاً ؛ لوحدة الموضوع ، وذلك وفقاً لحكم المادتين : 203، 212 من اللائحة الداخلية للمجلس . كما حرص السيد الوزير / اللواء هشام آمنه على التعقيب على كل ما أثاره السادة النواب بالجلسة العامة من تساؤلات ، واستفسارات ، ومطالبات .



من (١ إلى ٢ نوفمبر) ٢٠٢٢

الجلسة العامة المُنعقدة بتاريخ ١ نوفمبر ٢٠٢٢



- إعمالاً لحكم المادة 25 من قانون مجلس النواب الصادر بالقانون رقم 46 لسنة 2014 ، أدى السيد النائب حامد محمد ماهر حامد محمد خليل اليمين الدستورية ؛ وذلك نظراً لإحلاله محل السيد النائب أحمد سمير صالح بنظام القائمة عن دائرة قطاع القاهرة وجنوب ووسط الدلتا ومقرها مديرية أمن القاهرة ، والذى شغل منصب وزير التجارة والصناعة ، وفقاً لقرار السيد رئيس الجمهورية رقم 361 لسنة 2022 المتضمن تعيينه وزيراً للتجارة والصناعة ، ثم إعلان المجلس خلو مكانه نتيجة لذلك .